خلال مناقشة أطروحة دكتوراه بجامعة الوادي

الأدلة التاريخية تنسف مزاعم المغرب في تبعية الصحراء الغربية وموريتانيا

ص: ع.م

● نسف الباحث الموريتاني محمدو ولد همر في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ السياسي والحضاري، التي نوقشت مؤخرا بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الوادي والموسومة بـ "العمران الوقفي في الغرب الإسلامي من القرن الخامس إلى نهاية التاسع الهجري"، بالحجج والأدلة الدامغة والشواهد التاريخية، مزاعم الأطماع التوسعية للمملكة المغربية للاستحواذ على صحراء الملثمين؛ وهي تسمية كانت تطلق في العصر الوسيط على موريتانيا والصحراء الغربية.

وقد فند الباحث محمدو ولد همر في بحثه المذكور الأطروحات التوسعية للمملكة المغربية بشأن الصحراء الغربية وموريتانيا، وسعى إلى تصحيح الأخطاء التاريخية والمفاهيم السياسية المغلوطة التي تتعمدها دولة المخزن حول موريتانيا والصحراء الغربية؛ فقد أشار إلى أن هذه المنطقة كانت تعرف في العصر الوسيط بصحراء الملثمين والساقية الحمراء ووادي الذهب، وأنها ترد في المصادر التاريخية بصحراء المغرب؛ أي صحراء المغرب الإسلامي، لا صحراء المغرب الأقصى. وأكد بأن مصادر العصر الوسيط تتحدث عن المنطقة عموما (المغرب الأقصى، المغرب الأوسط، المغرب الأدنى) تحت مسمى المغرب، وتضيف إليها الأندلس، وأهل المنطقتين جميعا يعرفون في المشرق الإسلامي بأهل المغرب، وجميع المصادر تحدد مضارب صنهاجة (المرابطون) بالتموقع في الصحراء الفاصلة بين المغرب، أي المغرب الإسلامي، وممالك السودان الغربي، وهي موريتانيا حاليا وأحوازها، نافيا من خلال الشواهد التاريخية أن تكون أي صحراء في ذلك الحيز تابعة للمغرب الأقصى سياسيا في ذلك العصر، ولا وجود لها حتى في الفترة الحديثة، غير أن عبارة (صحراء المغرب) تم استغلالها وتوظيفها – كما قال – في مشاريع استعمارية توسعية من قبل دارسين كبار.

وأوضح الباحث محمدو ولد همر أن من أرادوا جعل صحراء الملثمين جزءا من المغرب الأقصى، سعوا عبثا لتأسيس تبعية لم تقع في أي فترة من فترات التاريخ؛ حيث ذهبوا في ذلك إلى طرح لا يستقيم وزعم تدحضه الحقائق التاريخية والأدلة البينة، مؤكدا أن المصادر التي تؤكد عدم خضوع أي جزء من الصحراء للمغرب الأقصى في العصر الوسيط واستقلالها طيلة تلك الفترة، كثيرة ومتعددة، من بينها – كما قال – كتاب العبر لابن خلدون: ج6، ص 263، والبيان المغرب لابن عذاري، ج4، ص7، وصورة الأرض لحوقل النصيبي، ص98، فهذه المصادر – حسبه – تعطي صورة مضيئة عن مدينة آزوكي، العاصمة الأولى للمرابطين في موريتانيا، والموجودة أطلالها حاليا شمال البلاد، إلا أنها لم تذكر، لا هي ولا المصادر الأخرى، أي بيعة للملثمين لصالح المغرب الأقصى.

واستغرب الباحث في أطروحته مطالبة دولة المغرب بموريتانيا واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها إبان مرحلة مخاض الاستقلال، مؤكدا أن تلك الادعاءات كلها باطلة، والأساس التي استندت عليه هو تقليب وتزوير التاريخ؛ وهي اللعبة السياسية التي كشفتها وانتصرت عليها – كما قال – إرادة الشعب الموريتاني والرئيس الراحل المختار ولد داداه في ذلك الوقت بعد صراع طويل ومشرّف، إذ لا وجود لأي أساس تاريخي – كما زعموا – حينئذ. كما استغرب الباحث لتصريحات بعض قادة المغرب حيال هذه النقطة في الوقت الراهن، مشيرا إلى أن القول بامتداد حدود المغرب حتى نهر السنغال وتبعية أرض الملثمين، هو نوع من تعمد افتعال التوتر بين الحكومات وجس النبض والجهل بأبجديات التاريخ السياسي للمنطقة.

خليفة قعيد